

الشفاعة الزانية **قولوه** فكأنك المتعاطل وهو ان يقول لامرأة المتع بك كما مر
كبراً من المال وقال مالك هو جائز وهكذا نقل في نسخة السرخسي مذهب مالك
ابن انس في المسبوط شرحاً وموافقاً من قول ابن عباس رضي الله تعالى عنه
واشترط في قوله تعالى فما استغفتم به من ذنوبكم فاقضوا ديونهم ولا يذكروا
والمكربات يبعث حتى يظهرنا محته وهذا الذي نقل عن مالك رحمه الله فبيد نظره
لان ما ذكره الحديث على عدم جواز المنفعة في الوطء ولم يرد ذلك في ذلك ولم يذكر
قوله اضربوه اما ابن عباس فكان يقول ذلك في قوله وقال ابو بكر الرازي في
مختصر الطحاوي المنفعة المنقولة اليها ان يقول عليك كذا ان المتع منك بوجوه
ذلك في قوله وهذا المصنف بين الفقهاء في فساده فعلم ان جواز المنفعة عند مالك
ليس صحيحاً وقد قال مالك في اللذة والجماع الى الجمل فزيب او بعيد وان
مدافاً وهذه المنفعة الهه لفظاً ما ذكره في ما روى مالك في المطالع ابن سهاب
عن عبد الله والحسن ابن علي عن ابيهم عن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه بن ابي طالب
ان رسول الله صلى الله عليه وآله لم يمتنع من النساء يوم خيبر وعين الجوهري
الاستسنة وحدث مالك ايضاً عن ابن سهاب عن عمرو بن الزبير ان قوله اشنة
حكيم حدث علي بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فقالت ان ربيعة بن امية
بامرته ولد في محلة من محلات عمر بن الخطاب وراه فرغوا وقال هذه المنفعة لو كانت
تعمت فيها رحمت ابي يوسف حتى يبين في المنفعة ثم اذروا عليهم ما فعلت ذلك
وحدث البخاري في الصحيح باسناده الزهري قال اخبرني الحسن بن علي بن عمار عن
عبد الله عن ابيهما ان علياً قال لابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله لم يمتنع من
وعن جوهري في الأملية زمن خيبر وحدث صاحب السنن باسناده الزهري قال كان
عمر بن عبد العزيز قد اكرهنا منعة المساقا قال تعالى له ربيع بن سبرة ان
علياً ان حدث ان رسول الله صلى الله عليه وآله لم يمتنع من جمل الوطء واخرجه مسلم
وابن حبان و باسناده الزهري ايضاً عن الربيع بن سبرة عن ابيهم ان رسول الله
صلى الله عليه وآله لم يمتنع من النساء وحدث الطحاوي في شرح الآثار باسناده
الزهري عن عبد الله والحسن ابن علي بن ابيهم ان علياً مر ابن عباس

يقول

يقول بالمنفعة منعمة النساء انه لا بأس بها فالكلام على ان الله تعالى عنه فذكر في
رسول الله صلى الله عليه وآله وعن جوهري في الأملية يوم خيبر وفيه باسناده ابي ابي
السنن عن الأعمش عن ابيه قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله لم يمتنع من النساء
في منعة المساقا باسناده الجاهلي حصة قال سمعت ابن عباس سئل عن منعة
النساء في قوله تعالى فما استغفتم به من ذنوبكم فاقضوا ديونهم ولا يذكروا
وقال محمد بن الحسن في الاصل يلحق عن رسول الله صلى الله عليه وآله ان احد المتع
لان الله امر من الذم في عتراه عزلاً ما استرخى الناس فيها العسر وبشرى مما فعل
فيها الا ان لها ما كانت غير نكحت الا ترى ان ابن عباس يقول ان العسر وبشرى مما فعل
كثرت ارفع الذي من اجله ابيتم او نقول اوجه الى دليل النسخ لا الاباحة بل منسوخة
بأنه اياهم لم يتعد ذلك وقال في المسبوط اجماع برين زيد ما خرج ابن عباس
في ما صح في ذلك من قوله في الصرفة والمنفعة والوجوب عن قوله ما استغفتم
بما فعلتم فاقضوا ديونهم ولا يذكروا بالوجوب بعض الاستغفار بالوجوب والمنفعة لا بأس
بالمتع صحيح ثم علم ان المنفعة في البعثة اقسام اوجه اثنتان في المتع
المتع في الحج والعمرة مشروعة ذكرت في باب المتع في الحج والعمرة منسوخة
وبقي احرام الحج باقاً لعمرة وهو ان الرجل ان ادخل مكة بحج قبل وقت الحج
او ان يخرج مما احرام الحج باقاً لعمرة ويجزئ فعل العمرة ومما كان منسوخاً
النساء في المتع فاحداهما مشروعة وهي لائمة ابواب دين وعمار ومصلحة والاخرى غير
مشروعة وهي سماع المنفعة كما ذكرها من الاستسنة في شرح مختصر الطحاوي **قولوه**
والمتع الوقت باطل من ان يتزوج امرأة جسمه في شهر ثم يمتنع اياه قال في
المسبوط وان قال ان تزوجك شهر فقلت زوجت نفسي منك في المنفعة وليس يتع
عنه ايضاً قول زفر بن يحيى في صحيحه قوله زفر ان التوقيت شرط فسد النكاح بطل
الشرط والمناصة بالشرط شرط في النكاح ونحوها ولذا ان هذا النكاح يقع منسوخة
بغيره وهو باطل باقاً لا يوارده فيه كذا هذا وان كان معنى المنفعة هو الاستسنة بالمرأة
موتاً لا التحقيق مقاصد النكاح وهو حاصل هنا وان ذكر لفظ النكاح لان مقاصد النكاح لا يتحقق